مصدر مطلع لـ «الأنباء»: هناك حديث عن زيادة عدد الوزراء إلى 32 لتمثيل الأقليات المسيحية والعلويين

الحريري يدعو عون للّقاء في بعبدا أو البرلمان وحزب الله: المبادرة «جرعة جديدة»

بيروت ـ عمر حبنجر ـ داوود رمال

ردود الفعل الأولية من جانب التيار الوطني الحر على مبادرة الرئيس المكلف سعد الحريري عقد لقاء مع العماد ميشال عون في القصر الجمهوري او في مجلس النواب، تعتبر الى حد ما مشجعة، فقد أعلن مقربون من العماد الاستعداد لملاقاة اي طرح ايجابي بإيجابية مماثلة، بشرط التوافق على مفهوم الشراكة.

الحريري وانطلاقا من اعتباره ان البلد «أهم منا ومن كل القيادات» قال في حفل إفطار رمضاني في دارته، ان العماد عون لا يريد ان يأتي الى «قريطم» او الى «بيت الوسط» وعلى هذا انا مستعد ان أتوجه انا وهو الى القصر الجمهوري في بعبدا، حيث نلتقي انا وهو ونتحاور لما فيه مصلحة البلد، او أذهب معه الى مجلس النواب لنجتمع معا، لأن البرلمان هو لكل اللبنانيين، وعسى أن ألقى جوابا ايجابيا منه، من جهة اخرى، الحريري أكد التمسك بالمحكمة الدولية، مكررا انها غير مسيسة، كما بدأ يدعي البعض مجددا، وأننا سنقبل بالأحكام التي تصدر عنها.

الحريري وبعد إعلان مبادرته أجرى اتصالين بكل من رئيس الجمهورية ميشال سليمان ورئيس المجلس النيابي نبيه بري وأطلعهما على المبادرة.

باسيل: الجواب عند عون

الوزير جبران باسيل كان أول المعلقين على المبادرة، بالقول: يجب ان يطلع العماد عون على هذه المبادرة ليعلق عليها شخصيا.

الوزير باسيل الذي أبلغ الرئيس سليمان اعتذارا باسم العماد عون عن حضور الإفطار الرئاسي الثلاثاء برر ذلك لأسباب لوجستية، اما اللقاء بين العماد عون والحريري في حال حصوله، فلن يكون في بعبدا، بل في مجلس النواب، لأسباب سياسية، وليس لوجستية.

إلا ان تطورا طرأ ليلا، وأوحى بأن لقاء الحريري ـ عون ان حصل فلن يكون في خلال اليومين المقبلين، بل ربما يتأخر الى الاسبوع المقبل، حيث ان الوزير باسيل أبلغ الرئيس ان الأسباب اللوجستية التي تمنع العماد عون من تلبية دعوة الإفطار، هي ان عون لن يكون في لبنان يوم موعد الإفطار، كونه مسافرا الى الخارج، من دون تحديد جهة سفره.

مصادر في الأكثرية لفتت الى انه اذا كان السفر الى الخارج حجة لغياب عون عن الإفطار الرئاسي، فإن الرحلة عينها قد تكون الحجة لتعطيل اللقاء ايضا مع الرئيس المكلف، فيما تبقى من هذا الأسبوع على الأقل، او الأسبوع المقبل.

عقدة التشكيل

على اي حال مصادر الاكثرية أعربت عن الشك بأن تكون عقدة تأليف الحكومة أسيرة مطالب رئيس كتلة التغيير والإصلاح، بل تعدتها الى القوى الإقليمية، وتطرقت الى خطة للمعارضة تستهدف تأخير تأليف الحكومة، الأمر الذي يحقق لهذه القوى المزيد من المواقف في مفاوضاتها مع الغرب.

الحريري معلنا طول باله خلال حفل إفطار في قريطم أمس الأول (محمود الطويل)

حزب الله: جرعة جديدة

حزب الله وبلسان اذاعة «النور» وصف مبادرة الحريري بـ «الجرعة الجديدة» لتفعيل كسر الجمود الذي يحاصر مسار تشكيل الحكومة من خلال اعلانه الاستعداد للقاء العماد ميشال عون في قصر بعبدا او في المجلس النيابي.

وكان الرئيس ميشال سليمان استقبل وفدا من كتلة الوفاء للمقاومة برئاسة النائب محمد رعد، في وقت حمل نائب الامين العام لحزب الله المعنيين بتأليف الحكومة مسؤولية الاسراع بعملية تشكيل الحكومة المتوقفة، حسب وزير الاتصالات جبران باسيل الذي اشار الى عدم وجود جديد في الاتصالات مع الرئيس المكلف.

وسبق للحريري ان ابلغ حزب الله بأنه كان وجه الدعوة للعماد عون وانتظر الجواب الذي جاء سلبيا عبر وسائل الاعلام.

وفي لقائه الاخير مع الحاج حسين خليل، تبلغ من الاخير ان الحزب على كلامه انه ليس وسيطا مع العماد عون، وعلمت «الأنباء» ان الحزب من خلال خليل يتحرك من اجل توفير فرصة اللقاء بين الحريري وعون وليس على صعيد تشكيل الحكومة، وقالت مصادر في 14 آذار ان الرئيس المكلف رفض فكرة زيارة عون في دارته بالرابية استجابة لرغبة هذا الاخير، وقد جاء من يذكر بزيارة قام بها الرئيس السنيورة الى العماد عون في الرابية اثر احتدام الامور بينهما في فترة خلت، وقد هدأت الامور بعد تلك الزيارة بين الرجلين.

اصحاب هذه الفكرة وهم من خط المعارضة يسلمون بعناد العماد وانه اذا ما اقتنع بفكرة او بقرار لا احد يعيده عنه حتى اقرب حلفائه اليه.

من هنا اعتقاد هؤلاء ان احتواء ممانعة العماد عون في موضوع تشكيل الحكومة يمكن معالجته بزيارة من جانب الرئيس المكلف الى الرابية.

لكن القريبين من سعد الحريري يؤكدون استحالة قبوله زيارة الرابية مرة ثانية، وهو الذي زارها خلال جولته البروتوكولية على رؤساء الحكومة السابقين، حيث بات على العماد عون ان يرد له الزيارة لا ان يطلب منه تكرارها.

الحريري: بالي طويل

الا ان الرئيس المكلف ما فتئ يردد على سائليه: بالي طويل ويمكن ان يزداد طولا.

واستبعد القريبون من الحريري موافقته على اسناد حقيبة الاتصالات للوزير جبران باسيل حال الموافقة على توزيره او لسواه من التيار الوطني الحر او ان تكون احدى الحقائب السيادية من حصته.

في هذه الاثناء، علمت «الأنباء» من مصدر واسع الاطلاع انه ورغم القول ان خطوط الاتصال بين الرابية وبيت الوسط متوقفة، الا ان هذا الامر مغاير للحقيقة، لأن الاتصالات ان لم تكن مباشرة فهي تتم بالواسطة عبر موفدين لا ينتمون الى الفريقين ينشطون في تسويق افكار للحل تؤدي الى ولادة الحكومة الجديدة.

وكشف المصدر ان شخصية غير سياسية مقربة جدا من الرئيس نبيه بري تنشط بين العماد ميشال عون والرئيس المكلف سعد الحريري وايضا مع الفرقاء السياسيين الآخرين لتدوير الزوايا والحقائب، وهذه الشخصية هي موضع ثقة الجميع، واكد المصدر ان الافكار التي تطرح للحل مازالت محصورة في فكرتين سبقت وان كشفتهما «الأنباء» وهما: بقاء القديم على قدمه في توزيع الحقائب او تجزئة بعض الوزارات وتحديدا فصل البلديات عن الداخلية، والمغتربين عن الخارجية، وعلى ذلك ضمن الصيغة المتفق عليها اي 15 ـ 10 ـ 5 مع تخفيض عدد وزارات الدولة او الاضطرار الى زيادة عدد وزراء الحكومة لتصبح 32 وزيرا مما يؤمن تمثيل بعض الطوائف مثل الاقليات والعلويين.

حزب الله يدافع عن فضل الله

حزب الله توقف امام الحملة المضادة للعلامة السيد محمد حسين فضل الله، فقال في بيان له امس: في منطق الحرية يحق لأي كان ان يناقش المواقف التي اطلقها سماحة السيد محمد حسين فضل الله، ان لجهة مجد لبنان ولمن اعطي او لجهة المشاركة والاكثرية والديموقراطية والعددية، وان لهذا المعلق ان يقبل او لا يقبل، الا ان التعليقات التي صدرت تجاوزت حدود الادب واللياقة واستخدمت تعبيرات قاسية وعمدت الى الاساءة الشخصية متجاهلة موقع ومقام ورمزية سماحة السيد على المستوى الوطني والاسلامي العام، مستهجنا هذه الحملة والتي تعبر عن مستوى الانحطاط الذي بلغه الخطاب السياسي والحياة السياسية في لبنان، ان الاساءة الى مقامات الآخرين نرفضها حتما.

قماطي يحذر: المحكمة الدولية مسيسة واتهام جهات محلية أمر مريب

بيروت ـ محمد حرفوش

عاد ملف المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ليكون موضع شك عند بعض الاطراف بعد ان كانت الاطراف السياسية قد اتفقت على سحبه من التداول. وفي هذا الاطار برز موقف لافت لحزب الله يعيد اتهام المحكمة بالتسييس. موقف الحزب الجديد، عبّر عنه نائب رئيس المجلس السياسي محمود قماطي الذي اعتبر ان المحكمة الدولية هي محكمة مسيسة ولا تعني حزب الله بالمطلق. مشيرا الى انها مسيسة منذ البداية وقد ثبت ذلك من خلال الخطوات التي قامت بها حتى الآن. قماطي وفي حديث الى «اخبارية المستقبل» رأى أن الرياح الدولية التي كانت تريد الضغط على سورية واستخدمت المحكمة الدولية لاتهامها باغتيال الرئيس رفيق الحريري، هذه الرياح اليوم نفسها ترفع الضغوطات عن سورية وترفع الاتهام عنها، ولم تعد سورية متهمة، وأصبحت العلاقات ممتازة جدا، وهذا يفرحنا ويسعدنا. ولكن السؤال: الى اين ستتجه رياح التسييس الجديدة للمحكمة الدولية؟ هذا هو السؤال الكبير. وقال قماطي ان ما يُحكى عن اتهام جهات محلية ترتبط بجهات إقليمية ومن تسييس جديد، فهذا مريب ويدعو الى الكثير من الحذر، لأن الأمور ستكون خطيرة.

قانصوه: المعارضة ليست من يرهن تشكيل الحكومة بالتطورات الإقليمية

بيروت: أمل الوزير «القومي» علي قانصوه الا يتأخر موعد ولادة الحكومة، مشيرا الى ان تأخير هذه الولادة سببه قوى خارجية نافذة في لبنان وعلى رأسها الولايات المتحدة التي لا تريد للحكومة ان تبصر النور. وشدد في حديث أمس على ان المعارضة ليست من يرهن تشكيل الحكومة بالتطورات الاقليمية، وقال: من حق الحزب القومي ان يشارك في الحكومة لأنه حزب منتشر في كل المناطق والطوائف. نافيا ما تردد عن لقاء بين رئيس الحزب النائب أسعد حردان والنائب وليد جنبلاط الا ان قانصوه نوه بالمواقف الأخيرة للنائب جنبلاط، مؤكدا ان الحزب القومي منفتح على أي لقاء أو حوار. وردا على سؤال عن موعد انجاز التشكيلة الحكومية، أوضح قانصوه ان لا أحد يستطيع التكهن بذلك، لكن ما استطيع قوله ان هذا الموعد ليس قريبا، لافتا الى ان التهديدات الاسرائيلية للبنان هدفها الضغط على الرئيس المكلف سعد الحريري لعدم اشراك حزب الله في الحكومة. وعن العلاقات مع الرئيس المكلف سعد الحريري أكد قانصوه ان الحريري مكلف بتأليف الحكومة، وعلى هذه الصفة يقوم موقفنا منه لا أكثر ولا أقل، وغدا عندما يؤلف الحكومة نتعاطى معه بهذه الصفة، مبشرا بأن ليست هناك من لقاءات بيننا.

المفتي قباني للحريري: شكّل الحكومة على بركة الله

بيروت ـ خلدون قواص

قال مفتي لبنان الشيخ د.محمد رشيد قباني خلال حفل افطار مؤسسات د.محمد خالد الاجتماعية ان رئاسة مجلس الوزراء هذه المؤسسة الدستورية العريقة، ومؤسسة مجلس النواب ومؤسسة رئاسة الجمهورية، هذه المؤسسات الثلاث غير مسموح قط لأي لبناني كائنا من كان بأن يمس إحداها، أو كرامتها أو كرامة القائمين عليها، لأنه يمس بكرامات اللبنانيين جميعا.

واضاف قباني: نقول للرئيس المكلف سعد الحريري ان استشارات تكليفك هي ملزمة ولكن استشارات تشكيلك للحكومة ليست ملزمة، المصلحة الوطنية هي الملزمة. وتابع المفتي قائلا: كفانا تعطيلا وهزءا بالكرامات وهزءا بالشعب اللبناني من الذين يطالبون ويطالبون، نقول للشيخ سعد الحريري، ان المطالبات كثيرة، ونحن نعلم العوائق التي تنصب في طريقك، ولكن لا يرضي العباد إلا رب العباد، نحن نطالبك والشعب اللبناني والناس كلهم الجائعون والمرضى والعاطلون عن العمل، الذين يريدون استعادة لبنان، الذين يريدون ان يرتاح بالهم وبال أبنائهم على حاضرهم وعلى مستقبلهم، نقول لك يا سعد: انت المكلف بتشكيل الحكومة، فامض على بركة الله، أنت ورئيس الجمهورية والمصلحة الوطنية مقدمة على كل مطالبة من أي جهة كانت.

وختم بالقول: ان الأخطار الداهمة على لبنان وعلى المنطقة كثيرة وهي أخطر مما نتصور، وهي أكبر من هذه النزاعات السياسية الداخلية التي ستودي بلبنان واللبنانيين.

سامي الجميل: لبنان «دولة فاشلة» والحل برعاية الأمم المتحدة له!

بيروت: اقترح نائب المتن سامي أمين الجميل في حديث اذاعي له صباح امس، وضع لبنان برعاية الأمم المتحدة، حال فشل اللبنانيون في معالجة امراضهم الآنية والمزمنة، عبر مؤتمر للمصارحة والمصالحة. وقال الجميل انه يدرك خطورة طرحه هذا، لكن لبنان لم يعد قادرا على الاستمرار هكذا، واضاف ردا على سؤال: انا مع تدويل لبنان، وأتحمل مسؤولية كلامي، ومضى موضحا تدويل لبنان ليس بمعنى تدخل الأجانب بشؤوننا الداخلية، انما أعني اعلان لبنان دولة فاشلة، لأن هناك فئة من اللبنانيين قررت ان تفرض على باقي اللبنانيين رأيها بقوة السلاح، وتعمل على تفشيل الدولة بقوة سلاحها، وباقي اللبنانيين لا يستطيعون مواجهة هذه القوة، والجيش اللبناني اذا تدخل ينقسم على نفسه فما هو الحل؟

وقال: أنا ضد الدم، وأي حل يبقى افضل من الدم، ونحن اليوم عاجزون عن تشكيل حكومة وعن انتخابات رئاسية، او نيابية او نعقد جلسة تشريعية، فكيف نتصرف؟ يقول البعض لتعد سورية الى لبنان وتمسك الأمور كما كان الحال قبل 4 سنوات، وأنا أقول بدل ان تعود سورية الى لبنان وتكرس انتصار فريق الى فريق آخر، دعونا نحصل على ضمانة دولية من كل دول العالم الممثلة بالأمم المتحدة ومن ضمنها لبنان وسورية والسعودية وايران وكل الدول المتناحرة على أرضنا. فلتأت الأمم المتحدة وتشكل لجنة وتقيم لها مقرا في لبنان ثم تتولى عملية المصارحة والمصالحة وهي تدير المؤتمر الوطني حتى يصل اللبنانيون الى نتيجة.

ولاحظ الجميل انه مادام اللبنانيون متروكين بعضهم لبعض في الغابة التي يعيشون فيها فسيظل الأقوى فارضا شروطه على الباقين، كما هو الحال منذ 4 او 5 سنوات.

وسئل الجميل في حديثه لإذاعة صوت لبنان: الا يعني ذلك اشهار افلاس للطبقة الحاكمة، الذي هو منها، نظرا لعجزها عن صنع الدولة؟ فأجاب: انا لا انتمي الى هذه الطبقة، انا اعتبر نفسي نائبا شابا انتخبني الأهل من اجل صنع التغيير، وما اتحدث به اليوم اعلنته خلال حملتي الانتخابية، وهذا لا يعني تدويل لبنان، بل هو حل لأزمة عمرها عشرون عاما، والرعاية الدولية تقوي مؤسسات الدولة وتعيد تأهيلها.

ومستبقا اي انتقاد قد يتوجه الى قوله هذا، قال الجميل: من ينتقد فعليه ان يعطي حلا آخر، غير املاء الشروط، لأننا لن نرضخ الى الشروط ولن ننجر الى حرب أهلية، وهذا رأي حزب الكتائب وليس رأيي وحدي. وعن دعوة والده أمين الجميل الى مفاوضات غير مباشرة مع اسرائيل لاسترداد ما تبقى من اراض محتلة قال سامي الجميل: لماذا يحق لحزب الله ان يجري مفاوضات غير مباشرة مع اسرائيل لاسترداد الأسرى من خلال الألمان، ولا يحق للدولة اللبنانية ذلك لاسترجاع مزارع شبعا؟

عضو كتلة المستقبل أسف أن يكون العماد عون قد ارتضى أن يكون واجهة التعطيل الإقليمي

الجرّاح لـ «الأنباء»: الحريري لن يسمح بالقفز فوق الدستور

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى عضو كتلة «المستقبل» النيابية و«لبنان أولا» النائب جمال الجرّاح ان هناك محاولات دؤوبة لاستهداف حكومة الوحدة الوطنية واغتيالها قبل ولادتها، إضافة الى محاولات استهداف اتفاق الطائف والدستور، وذلك عبر اختلاق أزمات وعراقيل غير موضوعية تعيق تأليف الحكومة وتُبقي الساحة اللبنانية مسرحا للتدخلات الخارجية، وذلك في ظل ظروف دولية ضاغطة. ولفت النائب الجراح في تصريح لـ «الأنباء» الى ان ما تشهده الساحة السياسية اللبنانية من تجاذبات حادة وما يشهده مسار تأليف الحكومة من تعطيل وعرقلة ليس سوى واجهة تعكس حجم التعطيل الإقليمي الناتج عما يجري على مستوى الملف الإيراني النووي والمهلة المعطاة لإيران لتقديم الجواب حول المباحثات المباشرة للبحث في ملف المفاعل النووي لديها، اضافة الى الاستحقاقات الإقليمية التي ترمي بأثقالها وأعبائها على لبنان، والتي يحاول البعض استرهان البلد لحمايتها من خلال تثبيته ساحة للصراعات الإقليمية، بمعنى آخر يرى النائب الجراح ان البلد مسترهن لبعض الدول الإقليمية بهدف الإمساك بزمام الأمور فيه من خلال الحلفاء اللبنانيين لتلك الدول.

جمال الجرّاح

وأكد النائب الجراح ان اعتذار النائب المكلف سعد الحريري غير وارد مهما كان حجم العراقيل والصعوبات التي تواجهه في مهمة التأليف، معتبرا ان الاعتذار سيبقى وهما على الرغم من طموح البعض وسعيهم جاهدين الى تحقيقه، مشيرا الى ان الرئيس المكلف مثابر وصامد في مهمته ويتقدم بحكمة وثقة نحو إعلان التشكيلة الحكومية بالتوافق والتنسيق دستوريا مع رئيس الجمهورية، لافتا الى ان الرئيس المكلف حريص كل الحرص على عدم المساس بالدستور وعلى التمسك به نصا وروحا وبالصلاحيات المعطاة إليه، إضافة الى التمسك بصلاحيات رئيس الجمهورية، كما انه لن يعطي لأحد فرصة القفز فوق الدستور وفوق منطق الصلاحيات والحوار. وأعرب النائب الجراح عن قناعته بمحاولة البعض استهداف رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان بشكل غير مباشر وإضعاف مسيرته التوافقية، تارة من خلال محاولة سحب وزارة سيادية منه لتكون من حصة العماد ميشال عون، وطورا من خلال استهداف الوزراء المحسوبين عليه والذين كان آخرهم وزير الداخلية زياد بارود جراء حادثة سجن رومية وغيرها من الأحداث السابقة، وتارة اخرى من خلال إقحامه في متاهات الصراعات السياسية بين الأفرقاء اللبنانيين وذلك بالتلطي وراء ادعائه الحرص على صلاحيات الرئاسة الأولى، متسائلا عن مدى مصداقية العماد عون بما يبديه من مخاوف على صلاحيات رئيس الجمهورية، في الوقت الذي يشن فيه مع حلفائه الهجوم تلو الآخر عليه وعلى وزرائه من جهة ويحاول تجريده من الحقائب السيادية من جهة اخرى. ورأى النائب الجراح ان هيبة رئاسة الجمهورية خط أحمر ممنوع على أي كان تجاوزه وإقحامها عنوة داخل حلقة التجاذبات السياسية، كون الرئاسة اللبنانية هي رأس السلطات، وان استهدافها سواء بالشكل أو بالمضمون هو استهداف للنظام اللبناني ككل دستورا ومؤسسات دستورية وأمنية ـ عسكرية، معربا عن وجود نيات مبيتة لدى جهات معينة تعتمد نظرية الانقضاض على الدستور واتفاق الطائف وتهميش هيبة رئاسة الجمهورية وبالتالي إسقاط الدولة، معتبرا ان تعمد استهداف الجيش سابقا في منطقة الشياح للنيل من هيبته والتهجم على القضاء من بعدها وعلى جميع أعمدة الحكم اللبناني يقع ضمن دائرة المخطط المشار اليه، لافتا الى ان قوى 14 آذار مدعومة من القوى الشعبية لن تسمح بتنفيذ هذا المخطط وذلك عبر تمسكها الى أقصى الحدود بهيبة الرئاسة الأولى والتفافها حولها التفافا كاملا لحمايتها، وايضا عبر تمسكها بالدستور وباتفاق الطائف وبالشراكة الوطنية بكامل أبعادها ومعانيها.

«المحكمة الدولية» أحد مصادر القلق للمرحلة المقبلة

تحليل إخباري

بيروت: المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري تشكل احد مصادر القلق للمرحلة المقبلة. الوزير السابق وئام وهاب كان السباق الى الإضاءة على هذه النقطة الشائكة مباشرة بعد الانتخابات وإطلاق إشارات تحذيرية من دخول جهات دولية على خط المحكمة لتحويل تقرير «دير شبيغل» الألمانية الى قرار اتهامي (حزب الله الذي اعتبر ان هذا التقرير مصدره اسرائيل، وان كل ما يروج له ويتبناه اسرائيلي وسيعامل على هذا الأساس). وبعد لقائه مع النائب وليد جنبلاط قال وهاب: «كان هناك كلام حول كيفية مواجهة المرحلة المقبلة خصوصا على ضوء القرار الظني الذي سيصدر عن المحكمة الدولية. رأيي الخاص في هذا الموضوع واضح، كذلك الأستاذ جنبلاط متخوف من انعكاسات هذا الأمر ويهمه بشكل كبير أن يتم استيعاب أي ردود فعل أو انعكاسات يمكن أن يتركها هذا الأمر».

القلق يمتد الى أوساط قيادية في 14 آذار، فرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط يتخوف ويتحسب لتطورات وتوترات يمكن ان تكون المحكمة الدولية احد مسبباتها، من جراء التغيير الذي طرأ على مسار المحكمة وتحول وجهة الاتهام من اتهامات سياسية في حق سورية الى اتهامات قضائية في حق حزب الله يمكن ان تصدر عن المحكمة الدولية وان تعكس أجواء تقرير «دير شبيغل». وربما يكون هذا القلق سببا من أسباب الحركة السياسية الوقائية التي يقوم بها جنبلاط حاليا تحسبا لمخاطر فعلية يريد ان تظل منطقته وطائفته خارجها.

وكذلك الأمر بالنسبة الى رئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية د.سمير جعجع الذي أشار في اكثر من مناسبة الى المحكمة الدولية كمحطة أساسية واستحقاق قريب يمكن ان يكون مصدرا للتوترات والمشاكل، والأمر هنا لا يتعلق فقط بالقرار الاتهامي الذي يمكن ان يصدر قبل نهاية العام أو مطلع العام 2010، وإنما بطلبات يمكن ان تتقدم بها المحكمة لاستدعاء شهود وسماع إفادات، ويمكن ان تواجه بالاعتراض وعدم التجاوب.

في معلومات أوساط قريبة من قوى 14 آذار ان توقيت القرار الظني هو بين اكتوبر ونوفمبر، وان المحكمة الدولية ستفتتح جلساتها وأعمالها مطلع مارس المقبل. وتضج هذه الأوساط انطلاقا من فرضية «دير شبيغل» بأسئلة مقلقة حائرة من نوع: ماذا عن موقف قوى 14 آذار في حال تطابق مضمون ما تسرب في «دير شبيغل» مع القرار الظني؟ كيف يمكن التعاطي مع حزب الله المتهم من المحكمة الدولية؟ وهل يستثني القرار سورية وايران؟ هل ستتبنى قوى الأكثرية معادلة اتهام اسرائيل وتبرئة الحزب من دم الرئيس الحريري منعا للفتنة السنية ـ الشيعية وتسهيلا للحل اللبناني، أم ستعمد الى الدفع في اتجاه مزيد من عزل حزب الله وليس تعويمه؟ وتدعو أوساط الأكثرية الى عدم ترك هذا الموضوع حتى اللحظة الأخيرة، والتفكير مليا بالطريقة الواجب اعتمادها، فإما التضامن مع الحزب برفض المحكمة وتحمل تداعيات موقفها، أو رفضها التعليق على القرار في انتظار الحكم النهائي.

فالأخير يريد تجنب أي رد فعل من حزب الله على قرار المحكمة الدولية، وحيث ان لا مصلحة للبنان ولا قدرة للشعب اللبناني على تحمل تبعات الصراع الدولي الاقليمي على أرضه، وأي قرار من هذا النوع قد يشعل حربا أهلية، وهذا ما يوجب العمل ليس على طي ملف المحكمة وانما تسريع الحلول في المنطقة.

في الواقع، ثمة ترقب لمضمون القرار الظني في جريمة اغتيال الرئيس الحريري، وفي اعتقاد مصادر سياسية إن المحاولات الحثيثة التي يقوم بها النائب وليد جنبلاط في عقد لقاءات توفيقية، واستعداد الحريري الى زيارة سورية بعد تشكيل الحكومة، وتخطيه مرحلة عام 2005 بكل مفاعيلها وتداعياتها، لا تلغي واقع ان ارتدادات القرار الظني لن تكون سهلة على لبنان. وفي اعتقادها ان عودة الكلام المتكرر في أكثر من وسط سياسي، عن التقرير الذي نشرته مجلة «دير شبيغل» الألمانية حول اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ليس امرا بسيطا، وهو كاف وحده لإثارة مخاوف على مستقبل الوضع اللبناني.